تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل متطلبات التنافسية العالمية

- الشراكة الاوروجزائرية كنموذج –

Qualification of Algerian SMEs in the context of global competitiveness

- requirements - The Euro-Algerian partnership as a model

أ.د يوسف حميدي

جامعة المدية

أ. الزيتوني سايب

جامعة الجزائر 03

الملخص

يعتبر برنامج تأهيل المؤسسات من بين الوسائل المساعدة على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد قامت الجزائر بانتهاج سياسة التأهيل من اجل ترقية المؤسسات وتحضيرها للمنافسة مع المنتجات الأجنبية خاصة في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوربي وتفعيل منطقة التبادل الحر وما ينتج عنه من منافسة شديدة تعترض المؤسسات. وبالتالي التقليل من المخاطر المحتملة والتي تصيب المؤسسات جراء المنافسة غير المتكافئة مع المؤسسات الأوربية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تأهيل المؤسسات ، الشراكة الأوربية، منطقة التبادل الحر.

Abstract

The rehabilitation of institutions program is one the means of helping to modernize the Small medium companies SMC. So Algeria has established a policy of rehabilitation in order to improve and prepare the companies to the compete with foreign companies and specially in the partnership with the European union, and the activation of the free trade area, which means that companies will face high competition. Therefore, the objective of this policy is to reduce the risk that might affect the companies due to unfair competition with the European companies.

المقدمة:

إن اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بشكل كبير جدا في صادراتها نحو الخارج، أصبح يشكل عبئا كبيرا ومصدر قلق من الناحية الاقتصادية وخاصة في ظل الأزمة العالمية وانخفاض أسعار البترول بشكل كبير، وبالتالي كان لزاما التفكير في انتهاج سياسات اقتصادية للتقليل من الاعتماد المفرط على البترول كمصدر وحيد في مداخيل الإيرادات، ومن بين هاته الأساليب الاعتماد على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقطاع فعال لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، رغم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ورغم الدعم المتواصل من السلطات المعنية من اجل ترقية هذا القطاع وجعله قاطرة أمامية لتحقيق النمو الاقتصادي، إلا انه مازال يعاني من العديد من المشاكل والمعوقات، ومن بين أهم المشاكل المنافسة الشديدة من المؤسسات الأجنبية خاصة الأوربية منها وهذا بعد توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي والإلغاء التدريجي للتعريفة الجمركية، وبالتالي تفعيل منطقة تبادل حر.

جاء برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحضيرها جيدا للدخول في منافسة عالمية، خاصة مع المؤسسات الأوربية.

والهدف من البحث معرفة مدى نجاعة برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من الآثار السلبية المتوقع حدوثها جراء تفعيل منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي.

الإشكالية: ما مدى نجاعة برنامج التأهيل في تحضير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمنافسة الأجنبية؟

I- ماهية التأهيل la mise à niveau

01- تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مرت الجزائر بعدة محاولات لإعطاء تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد جاء القانون التوجيهي[1] رقم 17-02 والذي يهدف إلى إعطاء تعريف جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنشاء والإنماء والديمومة، وقد حدد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمايلي[2]:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات.

وحسب القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فان تصنيف المؤسسات يكون على الشكل التالي:

- **المؤسسة المتوسطة:** تشغل ما بين 50 إلى 250 عامل، ورقم أعمالها السنوي ما بين 400 مليون دينار جزائري إلى 04 ملايير دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون دينار جزائري إلى 01 مليار دينار جزائري.

- **المؤسسة الصغيرة:** هي مؤسسة تشغل ما بين 10 عمال إلى 49 عامل، ورقم أعمالها لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري، آو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري.

- **المؤسسة الصغيرة جدا:** هي مؤسسة تشغل من 01 عامل إلى 09 عمال، ورقم أعمالها السنوي اقل من40 مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20مليون دينار جزائري.

وقد نص القانون على انه إذا تم تصنيف مؤسسة في فئة معينة وفق عدد عمالها، وفي فئة أخرى وفق رقم أعمالها أو مجموع حصيلتها، تعطى الأولوية لمعيار رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة لتصنيفها.

02- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تأهيل المؤسسات يستهدف تحضير وتكييف المؤسسات ومحيطها لمتطلبات التبادل الحر، إضافة إلى أن برامج التأهيل لا تهدف إلى رفع القيود التي تعيق محيط الأعمال، كما تحاول جعل المؤسسات أكثر تنافسية من حيث ثلاثية التكلفة، الجودة، التجديد، وتهدف كذلك إلى جعل المؤسسات قادرة على مواكبة تغيرات السوق والتطورات التقنية.

إن برنامج التأهيل لا يعني الدخول في مسار تصنيع دولة ما[3]، ولكن تدعيم تنافسية المؤسسات الموجودة في هاته الدولة لتصبح قادرة على المنافسة الخارجية، هذه المنافسة الخارجية التي أصبح لا مفر منها في ظل العولمة الاقتصادية، ولهذا فان برامج تأهيل المؤسسات يجب العمل به قبل وخلال عملية التفكيك الجمركي.

01-02 مفهوم التأهيل

هناك عدة تعاريف للتأهيل ومن بينها:

التعريف الأول: حسب **ONUDI** هو عبارة عن مجموعة من البرامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة الانتقال من اجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد، والتكيف مع مختلف التغيرات[4].

التعريف الثاني: هو عملية مستمرة تهدف إلى تحضير وأقلمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع بيئتها لتلبي متطلبات التبادل الحر، مما يسهم في القضاء على المشاكل المؤسساتية والقانونية فيها، مما يدفعها إلى البحث عن التنافسية في مجال خفض التكاليف وتحسين الجودة[5]، وتعزيز إمكانياتها في مجاراة التطورات التكنولوجية والسوقية.

---

[1]- **المرسوم التنفيذي رقم 17-02** المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل 10 جانفي 2017 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد 02 لسنة 2017، ص 04.

[2]- نفس المرجع، **المادة 05**، ص 05.

[3]- عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، **تمويل عمليات تأهيل م ص و م، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية**، يومي 21 و 22 نوفمبر2006، جامعة بسكرة، ص 4.

[4]- قوريش نصيرة، **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17و18 أفريل 2006، جامعة الشلف، ص 1048

[5]- مسغوني نهى، **نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، 2012، ص 128.

التعريف الثالث:التأهيل هو مجموعة من الإجراءات والتدابير تهدف إلى تحسين وترقية فعالية أداء المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدين في السوق[6].

02-02 أسباب التأهيل

أ- أسباب داخلية:
- الصعوبات التمويلية.[7]
- صعوبة الحصول على المعلومة.
- ضعف التكوين.
- التجديد التكنولوجي، والتعرف على التكنولوجيا الجديدة.
- تطوير الإبداع والابتكار داخل المؤسسة.
- توفير مناصب الشغل.

ب- أسباب خارجية:

- انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوربي.
- المفاوضات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

02-03 مراحل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمر عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة مراحل وخطوات، ولكل مؤسسة طريقة خاصة في التطور وفقا لخصوصيتها، ونذكر الخطوات كمايلي:

المرحلة 01: تهدف هاته المرحلة إلى توعية صاحب المؤسسة وتعريفه بنقائصه ونقائص مؤسسته، وتتحقق من خلال التشخيص القبلي والذي يعد عملية إعادة التأهيل أولية وسريعة، من اجل تشخيص مشاكل المؤسسة[8].

المرحلة 02: من اجل تحسين وظائف العمل يجب اعتماد أفضل الممارسات الإدارية، وإنشاء تنظيم فعال، وهذا ما يتم في هاته المرحلة.

المرحلة 03: تبدأ المؤسسة في تأهيل نفسها وترتيب إجراءات محددة استنادا إلى الإنجازات التي حققتها في الخطوات السابقة، وهذا من خلال:

- فهم عميق للسوق ولتموقع المؤسسة.
- تنفيذ أدوات التسيير وأساليب العمل في مجالات مختلفة حسب القطاع.
- الإجراءات في هذا المجال قد تؤثر على إدارة المشاريع في مؤسسة بناء، إطلاق جدولة أو تسيير الإنتاج في مؤسسة صناعية، وتسيير المخزون وحساب التكاليف.
- هذه القائمة ليست شاملة، والإجراءات مشخصة فقط للاحتياجات الحقيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المرحلة 04: في هاته المرحلة يضع صاحب المؤسسة نفسه في حالة ترقب حول مستقبله ويلتزم بالإجراءات الملائمة وهي:

- تطبيق أنظمة الجودة من اجل المصادقة حسب المعايير الدولية مثل الايزو 9001، برنامج الرصد العالمي، ايزو 22000.... الخ.
- تأشير اللجنة الأوربية، ومخططات نشاط التصدير.
- إعداد إستراتيجية للمؤسسة، ومشاريع الشراكة.
- البحث والتطوير، واليقظة التكنولوجية.

---

[6] *-abdelhak amiri, **la mise à niveau des pme**, revue de science commercial et de gestion, école supérieur de commerce, N 02, 2003, p 42.*

[7]- صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 03، لسنة 2004،ص 42.

[8]- *يحي بروبقات عبد الكريم وآخرون، **برنامج تأهيل م ص و م وتطبيق أنظمة إدارة جودة ايزو 9001**، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة م ص و م في الجزائر، يومي 18و19 افريل2012، جامعة ورقلة، ص 12.*

II- اثر اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

01- توقيع اتفاقية الشراكة

تم توقيع اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية بمدينة برشلونة يومي 27 و 28 نوفمبر 1995، بمشاركة كافة دول الاتحاد الأوربي الخمسة عشر، إضافة إلى اثنا عشر دولة متوسطية (بما فيها الجزائر)، إضافة إلى حضور موريتانيا بصفة مراقب واستثنيت ليبيا بسبب الحصار المفروض عليها من الأمم المتحدة وهذا لأسباب سياسية، وقد قامت فرنسا واللجنة الأوربية بصياغة ورقة شاملة لمضمون وأهداف وآليات التعاون المقترح في الإطار الأوربي المتوسط، والتي سميت آنذاك بالوثيقة الموحدة[9].

وقد عبر إعلان برشلونة عن رغبة الأطراف المعنية في إقامة علاقاتها على أساس تعاون وتضامن شاملين، وتجارب مشتركة للتحديات التي تفرضها القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجانب المتوسطي، إضافة إلى إقامة منطقة تبادل حر أي إلغاء الحواجز الجمركية.

وقعت الجزائر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي يوم 22 افريل 2002 بمدينة فالنسيا باسبانيا، وقد دخلت حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005.
وتجدر الإشارة إلى انّه اتخذت إجراءات لحماية المنتجات الوطنية و ذلك عبر[10]:

- إجراءات ضد إغراق الأسواق بالسلع (المادة22)
- إجراءات تعويضية (المادة 23)
- إجراءات حمائية (المادة 24)
- إجراءات استثنائية لصالح الصناعات الحديثة النشأة أو بعض القطاعات التي تعاد هيكلتها.

02- التفكيك الجمركي وتفعيل منطقة التبادل الحر:

يتم إنشاء منطقة التبادل الحر بصفة تدريجية، فمن خلال المرحلة الأولى يتم تحرير التبادل التجاري في إطار علاقات الاتحاد الأوربي مع كل دولة متوسطية على حدى، وخلال فترة زمنية أقصاها 12 سنة ابتداء من تاريخ الدخول في تطبيق اتفاقية الشراكة، ففي مجال السلع الصناعية يبقى العمل بالاتفاقيات القديمة التي تسمح بدخول هذه المنتجات الصناعية للأسواق بكل حرية ويتم خلال المرحلة الانتقالية تدعيم القطاع الصناعي للدول المتوسطية وتأهيله حتى يقف أمام المنافسة للسلع الأجنبية، بينما المنتجات الفلاحية يتم تحريرها تدريجيا وتخضع للمعاملة التفضيلية[11]، وكان من المفروض أن يتم تفعيل منطقة التبادل الحر سنة 2017 إلا انه تم تأجيلها إلى غاية سنة 2020 بطلب من الطرف الجزائري لإعطاء فرصة للمؤسسات الجزائرية لتحضيرها للدخول في المنافسة مع المؤسسات الأوربية[12].

03- تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التفكيك الجمركي

يواجه الاقتصاد الجزائري بصفة عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة تحديات كبيرة جراء اتفاقية الشراكة وتفعيل منطقة التبادل الحر في ظل منافسة غير متكافئة مع المؤسسات الأوربية ومن بين أهم التحديات إلي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مايلي:

- التطور التكنولوجي:

تعتمد معظم المؤسسات الأوربية على التكنولوجيا المتطورة بهدف زيادة من جودة المنتجات، ورفع إنتاجية الأداء داخل[13] المؤسسات مما يدعم الميزة التنافسية مقارنة بنظيرتها الجزائرية.

ثورة المعلومات:

تميز النظام العالمي الجديد بوجود ما يطلق عليه اسم الثورة الصناعية الثالثة، والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات، الاتصالات، المواصلات، والتكنولوجيا كثيفة المعرفة، والدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات بالنسبة لأسواق العالم

---

[9]- عبد الهادي السويفي، **التجارة الخارجية**، كلية التجارة جامعة أسيوط، 2008، ص 285.

[10] - www.commerce.gov.dz consulte le 12. 01. 2017.

[11]- شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاورو-متوسطية، دراسة حالة المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص 105

[12] - www.radioalgerie.dz consulte le 19.02.2017.

[13]- برودي نعيمة ، **التحديات التي تواجه م ص و م في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية**، الملتقى الدولي حول تأهيل م ص وم في الدول العربية يومي 17 و 18 افريل 2006، جامعة الشلف، الجزائر، ص 118.

هو تقارب هاته الأسواق بشكل كبير، وتشجيع الاندماجات بين الشركات الصغيرة في محاولة منها للاستجابة لمتطلبات البيئة العالمية، وهذا يكون في صالح المؤسسات الأوربية دون الجزائرية.

عالمية الجودة:

أصبحت كل شهادات الجودة الممنوحة من منظمات عالمية للتوحيد القياسي مثل ISO بمثابة جواز مرور دولي للتجارة العالمية ، وبالتالي أصبح بمقدور الدول الأعضاء في المنظمة أن تحد من دخول السلع والخدمات المتدنية إلى أسواقها، دون أن يتعارض ذلك مع وثيقة المنظمة وهو ما تقوم به الدول الأوربية تجاه السلع الجزائرية.

بالإضافة إلى ما ذكر سابقا هناك بعض التحديات الأخرى منها:

- عالمية الاتصال.
- تحديات إدارية وتسويقية.
- تحديات فنية.
- غياب الإطار المؤسسي الذي يراعي مصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

III- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حتمية لمواجهة التنافسية العالمية

01- البرنامج الجزائري لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يأخذ بعين الاعتبار التوجيهات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية المحددة من طرف رئيس الجمهورية الجزائري من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، المقدم في 26 أفريل 2001 وخاصة حاجيات المساعدة التقنية، كما يراعي الخدمات الجديدة المسطرة من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والتي تهدف إلى تطوير الصناعة طويلة الأمد بثلاث أبعاد:

- اقتصادي تنافسي (مقاس بالنمو والتحول الهيكلي).
- عمل منتج (مقاس بالعمل وإنشاء الثروة).
- محيط سليم (مقاس بتخفيض الآثار السلبية على البيئة).

كما ينص البرنامج على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فترة 12 سنة يتم تجسيده على مرحلتين[14]:

أ) المرحلة الأولى: مرحلة التكييف ومدتها 05 سنوات وتضم:

- تأهيل المحيط المباشر للمؤسسات التي يشمل على البناء المؤسساتي والقانوني .
- تكييف البنية التحتية والخدمات المتصلة بقطاع المؤسسات.

ب) المرحلة الثانية: مرحلة الضبط ومدتها 07 سنوات وتضم:

- تحديث المعدات والآلات وتطوير نظم الإنتاج والإدارة.
- تطوير مهارات العاملين[15].
- تطوير التسويق وبحوث التسويق.

كما يمثل البرنامج مشاركة لجهود التطوير المبذولة من طرف الجزائر، والتي يمثل هدفها الأخير الاندماج الكلي للاقتصادي الوطني في الفضاء العالمي، وتحضير البلد لمواجهة المنافسة الدولية.

محاور برنامج التأهيل:

من بين أهم المحاور الكبرى لبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نجد مايلي[16]:

- الإدارة والإستراتيجية.
- الموارد البشرية.
- التمويل.
- التسويق والأسواق.

[14] -***programme d'appui aux pme/pmi algérienne***, *ministère de la pme et de arisent, 15-02-2005, p 02*

[15]- مهلل عبد المالك، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الآليات والأهداف، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر 3، 2007، ص 65.

[16]- وثائق مقدمة من ANDPME 2017

- الإنتاج والتكنولوجيا الجديدة.
- الابتكار والإبداع.

ملف طلب الانضمام إلى برنامج التأهيل:

- طلب مقدم بعنوان إلى السيد الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التصريح بهوية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
- نسخة مصادق عليها من حصيلة أخر سنتين مصادق عليها من المديرية الجبائية.
- نسخة من السجل التجاري.
- نسخة من البطاقة الجبائية.
- القانون الأساسي للمؤسسة.
- رقم الحساب البنكي.
- نسخة من CNAS أو CASNOS أو CACOPATH

02- البرنامج المختلفة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

02-01 برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2007

يجسد برنامج ميدا التعاون والتنسيق الجزائري الأوربي في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تشغل أكثر من 20 عاملا، ويمتد على 05 سنوات (2002 -2006)، ورصدت له ميزانية تقدر ب 62,9 مليون اورو (57 مليون اورو مساهمة الاتحاد الأوربي، 3,4 مساهمة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، 2,5 مليون مساهمة المؤسسات المستفيدة) يسيره فريق مختلط يجمع بين خبراء جزائريين وأوربيين، يتوفر على 05 وحدات جهوية، الجزائر، عنابة، غرداية، وهران وسطيف.

تقدمت 716 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بطلب الانضمام إلى برنامج التأهيل من مجموع 2015 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أي بنسبة 33%، بعدما كان عدد المؤسسات الطالبة للاستفادة 668 مؤسسة صغيرة ومتوسطة سنة 2006، بنسبة 31% من مجموع 2147 مؤسسة.

- 256 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تخلت عن البرنامج بعد القيام بالتشخيص.
- 442 مؤسسة (61.7%) أتمت على الأقل المرحلة الأولى من برنامج التأهيل .
- 2008 هو عدد العمليات التي أنجزتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ سبتمبر 2002، شملت 532 قامت بالتشخيص الأولي، 470 شخصت بصفة نهائية، 847 عملية للتأهيل، 07 عمليات أخرى متفرقة، 133 عملية ملغاة.

مسار عملية التأهيل

بعد تأكيد المؤسسة المستوفية لشروط الانضمام لبرنامج التأهيل، تخضع بعدها إلى تشخيص أولي ومجاني من قبل خبراء من البرنامج، ومن خلاله يتم تحديد ثلاث نقاط أساسية وهي:

- التعرف عن قرب للمؤسسة (نشاطها، عدد عمالها، .....).
- التعرف على مدير المؤسسة.
- التعرف على مشكل نمو المؤسسة.

بعد القيام بعملية التشخيص الأولي، والتعرف على نقاط القوة والضعف في المؤسسة، ومعرفة المشاكل التي تعيق المؤسسة، يتم تحديد النشاط التأهيلي المناسب من قبل خبراء مختصين في مختلف المجالات منها الإنتاج ، التسيير ، التسويق ,,,,الخ، وهذا ملف مخصص للتكاليف والمهام اللازمة للعملية.
يقوم الخبير المكلف بعملية التأهيل بدورات تكوينية لمدراء المؤسسات حسب نوع المشكل لتي تعاني منه المؤسسة.

نتائج البرنامج:

- تحسين القدرة التنافسية لحوالي 3000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.
- تأهيل أنظمة جديدة للدعم تتولى تقديم خدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- توفير شبكة وطنية للمعلومات تتولى مهمة تسيير وتوزيع مختلف المعلومات الاقتصادية، المالية، التقنية، لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

- تشير الإحصائيات إلى غاية 15 فيفري 2005 إلى أن 386 مؤسسة صغيرة ومتوسطة دخلت برنامج التأهيل، بينما استفادت 290 مؤسسة أخرى من عمليات التأهيل، كما تم عقد 136 دورة تدريبية.

02-02 البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية:

يسعى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية التي تشغل أكثر من 20 عاملا والذي تشرف عليه وزارة الصناعة إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العمومية منها والخاصة لترقية التنافسية الصناعية وذلك بتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية وتهيئة محيطها، بتكييف جميع مكوناته من أنشطة مالية، مصرفية، إدارية، جبائية، وقدر المبلغ المخصص لهذا البرنامج ب 04 مليار دج خصص منه مبلغ 02 مليار دج لتأهيل المؤسسات، أما المبلغ المتبقي فخصص[17] لتحديث وإعادة تأهيل المناطق الصناعية.

03-02 البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل المؤسسات بوضع برامج التأهيل المناسبة من اجل تطوير تنافسية المؤسسات وكذا ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية، وتم المصادقة عليه من طرف مجلس الوزراء يوم 08 مارس 2004، وبدأت مراحله الأولى سنة 2007 من خلال دعم وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واكتسابها لعناصر التسيير الراشد باعتماد[18] الابتكار التكنولوجي، ويمتد على فترة 06 سنوات، ويموله صندوق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قدر المبلغ المخصص له 06 مليار دج، كما يخضع للوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME، حيث يطمح إلى تأهيل 20,000 من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو يغطي الفترة من 2010 إلى 2014، كما **أن** الميزانية المخصصة له هي 05 مليار دولار.

برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2016

بنهاية 2016 تقدمت 4738 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للتسجيل ببرنامج التأهيل، أكثر من النصف مؤهلة للقبول.

جدول رقم 01 توزيع ملفات التأهيل المستقبلة بنهاية جوان 2016

– مجموع المؤسسات	– 4783
– المؤهلة	– 2602
– غير المؤهلة	– 1551
– المؤجلة	– 616
– قرار نهائي	– 2626
– ملفات في طور المعالجة	– 14

المصدر: وثائق مقدمة من ANDPME الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2017.

من خلال الجدول يتضح أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تقدمت إلى برنامج التأهيل يعتبر رقما ضئيلا مقارنة بالعدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم 02 توزيع الملفات المستلمة عن طريق قطاع النشاط 2016

[17]- رايس حدة، نوي فطيمة، **دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة- حالة الجزائر**، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 18 و19 افريل 2012، جامعة ورقلة، ص 11.

[18] -boudjmaa amroune, **impact des programmes de mise à niveau sur la performance de la pme dans un environnement ouvert et intense cas de l'Algérie**, thèse doctorat, université de Québec à Montréal, juillet 2014, p 161.

قطاع النشاط	الجزائر	عنابة	غرداية	سطيف	وهران	المجموع
الصناعات الغذائية	82	30	03	45	66	226
الأشغال العمومية	557	834	160	1132	277	2960
الصناعة	261	146	29	219	111	766
الخدمات	134	96	34	73	150	487
النقل	22	31	08	34	23	118
الصيد	08	14	-	36	17	75
السياحة الفندقية	14	15	03	10	25	67
خدمات تكنولوجيا المعلومات	08	-	-	-	01	0
أخرى	25	17	01	23	09	75
المجموع	1111	1183	238	1572	679	4783

Source : bulletin d'information, statistique N 29, novembre 2016, p 32.

من الجدول أعلاه يتضح انه من بين الولايات الجهوية التي تتواجد بها مديريات برنامج التأهيل نجد ولاية سطيف تتصدر القائمة في عدد المؤسسات المتقدمة لبرنامج التأهيل ثم تليها ولاية عنابة، ويلاحظ أيضا أن مؤسسات الأشغال العمومية تتصدر قائمة المؤسسات المؤهلة في جميع المديريات،

الخاتمة

إن التحديات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوربي وتفعيل منطقة التبادل الحر والتي تؤدي إلى إلغاء القيود الجمركية وما ينتج عنها من دخول للسلع الأوربية ذات الجودة العالية، ومع تقدم المفاوضات للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كل هذا سيؤدي إلى تحرير التجارة مع دول العالم وبالتالي فتح الحدود أمام السلع الأجنبية، ما يفرض على المؤسسات الجزائرية وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها التحضير الجيد للدخول في منافسة تبدو غير متكافئة مع مؤسسات أوربية جد متطورة، ذات تكنولوجيا عالية ورؤوس أموال ضخمة بالإضافة إلى يد عاملة مؤهلة.

إن برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة يعتبر برنامجا فعالا لدعم وترقية المؤسسات خاصة أن معظم المؤسسات في الجزائر لا تمتلك قاعدة إستراتيجية تمكنها من المنافسة في السوق الوطني أو القدرة على التصدير إلى الخارج، إلا أن عدد المؤسسات التي تقدمت بطلب للانضمام إلى البرنامج يبقى ضئيلا جدا وهذا راجع للأسباب التالية:

- شروط برنامج التأهيل والذي لا تستجيب له معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

- نقص الوعي الإداري لدى اغلب مدراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما يحول دون معرفة هؤلاء المدراء لبرامج المختلفة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من بينها برنامج التأهيل.

المراجع:

01- المرسوم التنفيذي رقم 17-02 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق ل 10 جانفي 2017 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد 02 لسنة 2017، ص 04.

02- نفس المرجع، **المادة 05**، ص 05.

03- عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، **تمويل عمليات تأهيل م ص و م، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية**، يومي 21 و 22 نوفمبر2006، جامعة بسكرة، ص 4.

04- قوريش نصيرة، **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17و18 أفريل 2006، جامعة الشلف، ص 1048

05- مسغوني نهى، **نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، 2012، ص 128.

06 -*abdelhak amiri, **la mise à niveau des pme**, revue de science commercial et de gestion, école supérieur de commerce, N 02, 2003, p 42.*

07- صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد 03، لسنة 2004،ص 42.

08- *يحي برويقات عبد الكريم وآخرون، **برنامج تأهيل م ص و م وتطبيق أنظمة إدارة جودة ايزو 9001**، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة م ص و م في الجزائر، يومي 18و19 افريل2012، جامعة ورقلة، ص 12.*
09- عبد الهادي السويفي، **التجارة الخارجية**، كلية التجارة جامعة أسيوط، 2008، ص 285.
10 - www.commerce.gov.dz consulte le 12. 01. 2017.
11- شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاورو-متوسطية، دراسة حالة المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص 105
12 - www.radioalgerie.dz consulte le 19.02.2017.
13- برودي نعيمة ، **التحديات التي تواجه م ص و م في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية**، الملتقى الدولي حول تأهيل م ص وم في الدول العربية يومي 17 و 18 افريل 2006، جامعة الشلف، الجزائر، ص 118.
14- ***programme d'appui aux pme/pmi algérienne***, *ministère de la pme et de arisent, 15-02-2005, p 02*
15- مهلل عبد المالك، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الآليات والأهداف، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر 3، 2007، ص 65.
16- وثائق مقدمة من ANDPME 2017
17- رايس حدة، نوي فطيمة، **دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة- حالة الجزائر**، الملتقى الدولي حول استراتيجيات تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 18 و19 افريل 2012، جامعة ورقلة، ص 11.
18- boudjmaa amroune, **impact des programmes de mise à niveau sur la performance de la pme dans un environnement ouvert et intense cas de l'Algérie**, thèse doctorat, université de Québec à Montréal, juillet 2014, p 161.
19- bulletin d'information, statistique N 29, novembre 2016, p 32.